

الشراكة بين القطاعين العام و الخاص
والتنمية المستدامة

إعداد الطالب/ عبدالله سميج محمد صويلح
الرقم الاكاديمي/ 253001863

إشراف/
د.فايز جراد
د.الفیصل عبد الحمید

مقدمة:

شهد العالم خلال العقود الأخيرة تطورات اقتصادية واجتماعية متسارعة أدت إلى زيادة الحاجة إلى تطوير أساليب جديدة لإدارة التنمية وتحقيق الاستفادة المثلى من الموارد المتاحة. ومع تزايد التحديات التي تواجه الحكومات، مثل محدودية الموارد المالية، وارتفاع تكاليف مشروعات البنية التحتية، وزيادة الطلب على الخدمات العامة، أصبح من الضروري البحث عن نماذج تعاون فعالة تسهم في دعم جهود التنمية وتحقيق الاستفادة. ومن بين أبرز هذه النماذج الشراكة بين القطاعين العام والخاص (Public-Private Partnership – PPP) التي أصبحت من أهم الأدوات الحديثة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وتعرف الشراكة بين القطاعين العام والخاص بأنها علاقة تعاونية تعاقدية بين الحكومة والقطاع الخاص، يتم من خلالها تنفيذ وتمويل وإدارة مشاريع أو خدمات عامة، بحيث يتقاسم الطرفان المسؤوليات والمخاطر والعوائد المرتبطة بالمشروع. ويهدف هذا النوع من التعاون إلى الاستفادة من إمكانيات وخبرات القطاع الخاص في تحسين كفاءة إدارة المشاريع وتطوير الخدمات العامة، مع احتفاظ الدولة بدورها في الإشراف والتنظيم وضمان تحقيق المصلحة العامة.

وقد حظيت الشراكة بين القطاعين العام والخاص باهتمام متزايد في العديد من دول العالم، نظراً لدورها في دعم الاستثمار في مشاريع البنية التحتية مثل النقل والطاقة والمياه والاتصالات، إضافة إلى دورها في تحسين جودة الخدمات في قطاعات الصحة والتعليم والإسكان. كما تعد هذه الشراكات وسيلة مهمة لتعزيز النمو الاقتصادي وتحفيز الاستثمار وتوفير فرص العمل، الأمر الذي يسهم في تحقيق التنمية الشاملة للمجتمعات.

ومن ناحية أخرى، برز مفهوم التنمية المستدامة كأحد المفاهيم الأساسية في السياسات الاقتصادية والتنموية الحديثة، حيث تهدف التنمية المستدامة إلى تحقيق التوازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، بما يضمن تلبية احتياجات الجيل الحالي دون التأثير سلباً على قدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها. وقد أصبح تحقيق التنمية المستدامة هدفاً رئيسياً للعديد من الدول والمنظمات الدولية، حيث تسعى الحكومات إلى تبني سياسات واستراتيجيات تنموية تركز على الاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية وتعزيز العدالة الاجتماعية وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام.

وفي هذا الإطار، تلعب الشراكة بين القطاعين العام والخاص دوراً مهماً في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، حيث تسهم في تعبئة الموارد المالية والتكنولوجية والبشرية اللازمة لتنفيذ المشاريع التنموية الكبرى. كما تساعد هذه الشراكات على إدخال التقنيات الحديثة والابتكارات التي يمتلكها القطاع الخاص في إدارة المشاريع والخدمات العامة، مما يؤدي إلى تحسين الكفاءة وزيادة الإنتاجية وتحقيق الاستدامة في التنمية.

كما تسهم هذه الشراكات في تطوير البنية التحتية وتعزيز الاستثمارات طويلة الأجل، خاصة في القطاعات الحيوية مثل الطاقة والنقل والمياه وإدارة النفايات، وهي قطاعات ترتبط بشكل مباشر بتحقيق التنمية المستدامة. إذ تعتمد العديد من الدول على هذا النموذج من التعاون لتنفيذ مشاريع ضخمة تتطلب موارد مالية وتقنية كبيرة، وهو ما يجعل الشراكة بين القطاعين العام والخاص خياراً استراتيجياً لدعم خطط التنمية الوطنية.

إضافة إلى ذلك، فإن الشراكة بين القطاعين تسهم في تحسين كفاءة استخدام الموارد وتقليل العبء المالي على الحكومات، حيث يشارك القطاع الخاص في تمويل وتنفيذ المشاريع، الأمر الذي يساعد الحكومات على توجيه مواردها إلى قطاعات أخرى مثل التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية. كما أن مشاركة القطاع الخاص في إدارة المشاريع غالباً ما تؤدي إلى رفع مستوى الكفاءة والابتكار وتحسين جودة الخدمات المقدمة للمجتمع.

وعلى الرغم من المزايا العديدة التي توفرها الشراكة بين القطاعين العام والخاص، إلا أن نجاحها يعتمد على وجود إطار قانوني وتنظيمي واضح، إضافة إلى توفر بيئة اقتصادية وإدارية مناسبة تضمن تحقيق التوازن بين مصالح القطاعين العام والخاص. كما يتطلب نجاح هذه الشراكات وجود آليات فعالة للحوكمة والرقابة، لضمان تحقيق الأهداف التنموية وتجنب المخاطر المحتملة التي قد تواجه تنفيذ المشاريع المشتركة.

ومن هذا المنطلق، أصبحت دراسة العلاقة بين الشراكة بين القطاعين العام والخاص والتنمية المستدامة من الموضوعات المهمة في الدراسات الاقتصادية والإدارية المعاصرة، نظراً للدور الكبير الذي يمكن أن تلعبه هذه الشراكات في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة. ولذلك تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تحقيق التنمية المستدامة، وبيان أهميتها في دعم خطط التنمية وتعزيز كفاءة تنفيذ المشاريع التنموية.

مشكلة الدراسة:

على الرغم من الاهتمام العالمي المتزايد بتطبيق نموذج الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP) في تنفيذ المشاريع التنموية الكبرى، إلا أن فعالية هذه الشراكات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ما زالت تواجه العديد من التحديات والصعوبات على المستويات القانونية والتنظيمية والإدارية. ففي بعض الدول، ما تزال الأطر القانونية والتنظيمية للشراكات غير واضحة، مما يعيق وضع آليات فعالة لتقاسم المخاطر والمسؤوليات بين القطاعين، ويؤثر على قدرة المشاريع على تحقيق النتائج المرجوة.

إضافة إلى ذلك، يعاني عدد من المشاريع المشتركة بين القطاعين من نقص الخبرات الإدارية والفنية اللازمة لتنفيذ المشاريع بكفاءة، وهو ما قد يؤدي إلى تأخير الإنجاز، وزيادة التكاليف، أو انخفاض جودة الخدمات المقدمة للمجتمع. كما أن بعض الشراكات تواجه تحديات مرتبطة بالشفافية والمساءلة، حيث قد يؤدي غياب الرقابة الفعالة إلى تضارب المصالح أو سوء إدارة الموارد، وهو ما يحد من قدرة هذه الشراكات على دعم التنمية المستدامة بشكل فعال.

ومن جانب آخر، تبرز مشكلة التوازن بين أهداف القطاعين العام والخاص، حيث يسعى القطاع الخاص غالباً لتحقيق الربح، بينما يركز القطاع العام على تحقيق المصلحة العامة والخدمة المجتمعية. وقد يؤدي هذا التباين في الأهداف إلى صعوبة التنسيق بين الطرفين، وضعف فعالية المشاريع في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

كما أن هناك تحديات تتعلق بتمويل المشاريع الكبرى، إذ غالباً ما تتطلب هذه المشاريع استثمارات مالية ضخمة طويلة الأجل، وهو ما قد يشكل عبئاً على الموارد المتاحة أو يحد من قدرة الشراكات على الاستمرارية، خاصة في المشاريع المتعلقة بالطاقة المتجددة والبنية التحتية المستدامة.

وعلى الرغم من هذه التحديات، فإن هناك حاجة ملحة لدراسة دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تحقيق التنمية المستدامة، وتحليل كيفية استغلال هذه الشراكات بفاعلية لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وتقديم مقترحات عملية للتغلب على العقبات المحتملة. وبناءً على ما سبق، يمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيس التالي:

إلى أي مدى تسهم الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تحقيق التنمية المستدامة، وما التحديات والعقبات التي قد تواجه تطبيقها والتي تؤثر على قدرتها في تحقيق الأهداف التنموية؟ وتتفرع من هذا التساؤل الرئيس مجموعة من التساؤلات الفرعية التي تساعد في توضيح نطاق المشكلة، مثل:

- ما الأطر القانونية والتنظيمية التي تؤثر على فاعلية الشراكات بين القطاعين؟
- كيف يمكن تحسين آليات تقاسم المخاطر والمسؤوليات بين القطاعين؟
- ما دور الخبرات الإدارية والفنية في نجاح هذه الشراكات؟
- كيف يمكن معالجة التحديات المتعلقة بالشفافية والمساءلة لضمان تحقيق أهداف التنمية المستدامة؟
- ما السبل التي يمكن من خلالها تحقيق التوازن بين مصالح القطاع العام والخاص في المشاريع المشتركة؟

أهمية الدراسة:

تكتسب هذه الدراسة أهمية كبيرة على المستويين العلمي والعملية، نظراً للدور المتزايد للشراكة بين القطاعين العام والخاص في تحقيق التنمية المستدامة. فالشراكة بين القطاعين أصبحت أحد الأدوات الرئيسية التي تعتمد عليها الدول لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتحسين جودة الخدمات العامة، وتنفيذ مشاريع البنية التحتية الكبرى، وذلك في ظل محدودية الموارد المالية المتاحة للحكومات وارتفاع تكاليف المشاريع التنموية.

كما أن أهمية الدراسة تتجلى في ارتباطها بمفهوم التنمية المستدامة، الذي أصبح محور اهتمام السياسات التنموية الحديثة، حيث تسعى الدول إلى تحقيق تنمية متوازنة تأخذ في الاعتبار الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، بما يضمن رفاهية المجتمعات الحالية ويصون حقوق الأجيال القادمة. وتساهم الشراكات بين القطاعين العام والخاص في توفير الموارد والخبرات والتقنيات اللازمة لتنفيذ المشاريع بطريقة أكثر كفاءة واستدامة، مما يعزز قدرة الحكومات على تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وتبرز أهمية هذه الدراسة أيضاً في توضيح دور القطاع الخاص كعنصر فعال في التنمية، إذ يتيح التعاون بين القطاعين استخدام الموارد المالية والبشرية والتقنية بطريقة أكثر فعالية، وتحفيز الابتكار، ورفع مستوى الكفاءة التشغيلية في إدارة المشاريع والخدمات العامة. كما تساعد هذه الشراكات على تعزيز الاستثمار المحلي والأجنبي، وتوفير فرص عمل جديدة، وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام.

كما أن هذه الدراسة تساهم في تسليط الضوء على التحديات والمعوقات التي تواجه الشراكات بين القطاعين العام والخاص، مثل ضعف الأطر القانونية والتنظيمية، نقص الخبرات الإدارية والفنية، وقضايا الشفافية والمساءلة. ومن خلال تحليل هذه التحديات، يمكن تقديم توصيات عملية تساعد صناع القرار في تطوير السياسات والإطار القانوني والتنظيمي للشراكات المستقبلية، بما يضمن تحقيق أقصى استفادة ممكنة من هذه الشراكات في دعم التنمية المستدامة.

وتكتسب الدراسة أهمية عملية أيضاً من خلال تقديم مقترحات عملية لتعزيز فعالية الشراكات، تشمل تطوير الأطر التنظيمية، وضمان توزيع عادل للمخاطر والمسؤوليات بين القطاعين، وتحفيز الابتكار والتقنيات الحديثة في المشاريع التنموية. كما تساعد الدراسة على تعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني لتحقيق أهداف التنمية الشاملة، وضمان أن المشاريع المشتركة تخدم المصلحة العامة وتحقق استدامة الموارد.

وعلى المستوى الأكاديمي، تساهم الدراسة في إثراء الأدبيات العلمية المتعلقة بالشراكة بين القطاعين والتنمية المستدامة، وتقديم قاعدة معرفية للباحثين والمهتمين بدراسة العلاقة بين هذه الشراكات والتنمية. كما يمكن أن تصبح الدراسة مرجعاً للباحثين والطلاب في مجال الإدارة العامة والاقتصاد، وتفتح المجال أمام المزيد من الدراسات المستقبلية لتطوير نماذج شراكة أكثر فعالية واستدامة.

وفي ضوء ما سبق، يمكن القول إن هذه الدراسة تتمتع بأهمية كبيرة لأنها تجمع بين الجانب العملي التطبيقي، الذي يساعد في تحسين أداء الشراكات بين القطاعين، والجانب الأكاديمي العلمي، الذي يثري المعرفة في مجال التنمية المستدامة وإدارة المشاريع المشتركة بين القطاعين العام والخاص.

أهداف الدراسة:

الهدف العام للدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تحقيق التنمية المستدامة، وتبسيط الضوء على كيفية توظيف هذه الشراكات في دعم المشاريع التنموية الكبرى، وتحسين جودة الخدمات العامة، وتعزيز الكفاءة في إدارة الموارد المالية والبشرية والتقنية، بما يضمن تحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي والبيئي المستدام. كما تهدف الدراسة إلى تقديم رؤية علمية تساعد على فهم طبيعة هذه الشراكات وأثرها في تحقيق الأهداف التنموية الوطنية والدولية.

الأهداف التفصيلية الموسّعة:

1. توضيح مفهوم الشراكة بين القطاعين العام والخاص، مع التركيز على أهم خصائصها ومبادئها الأساسية، وأنواع الشراكات (تمويلية، تشغيلية، تقنية، إلخ)، وكيفية تنظيمها وإدارتها في السياقات المحلية والدولية.
2. بيان أهمية التنمية المستدامة وعلاقتها بالمجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، مع تحليل كيف يمكن للشراكة بين القطاعين أن تسهم في تحقيق التوازن بين هذه الأبعاد.
3. تحليل العلاقة بين الشراكة بين القطاعين العام والخاص والتنمية المستدامة، من خلال دراسة حالات عملية لمشاريع نجحت أو واجهت تحديات، واستنتاج العوامل التي ساعدت على النجاح أو أدت إلى الفشل.
4. تحديد دور الشراكة بين القطاعين في تعزيز كفاءة إدارة المشاريع، بما يشمل تقييم استراتيجيات تقاسم المخاطر، وآليات التمويل المشترك، ورفع مستوى الابتكار، وتحسين نقل الخبرات والتقنيات الحديثة من القطاع الخاص إلى القطاع العام.
5. تحليل أثر الشراكة على تطوير البنية التحتية والخدمات العامة، مثل مشاريع النقل والطاقة والمياه والصحة والتعليم، وكيفية تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال هذه المشاريع.

6. التعرف على التحديات والمعوقات التي تواجه الشراكات بين القطاعين، بما يشمل القوانين والتشريعات، ضعف الخبرات الإدارية، مشاكل الشفافية والمساءلة، وعوامل المخاطر الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.
7. تقديم توصيات عملية لتعزيز فاعلية الشراكات بين القطاعين، تشمل تحسين السياسات الحكومية، تطوير الأطر التنظيمية، وزيادة مشاركة القطاع الخاص في المشاريع الوطنية الاستراتيجية.
8. تقديم مساهمة علمية وأكاديمية، من خلال إثراء الدراسات السابقة حول الشراكة بين القطاعين العام والخاص والتنمية المستدامة، وخلق قاعدة معرفية للباحثين والمهتمين بهذا المجال.
9. تعزيز الوعي بالدور التكميلي بين القطاعين العام والخاص، وكيفية تحقيق التوازن بين المصلحة العامة وأهداف الربح الخاصة للقطاع الخاص، بما يضمن النجاح المستدام للمشاريع.
10. استخلاص أفضل الممارسات العالمية والإقليمية، وتحليل كيف يمكن تطبيق هذه الخبرات في السياق المحلي لتحقيق التنمية المستدامة بفعالية.
11. تقديم مقترحات عملية للسياسات المستقبلية، تهدف إلى تعزيز الشراكات الناجحة وتقليل المخاطر، ودعم الخطط الاستراتيجية الوطنية المتعلقة بالتنمية المستدامة.
12. تعزيز فهم العلاقة بين القطاعين والمجتمع المدني، وإبراز أهمية التعاون بين جميع الأطراف المعنية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة على المستوى المحلي والإقليمي والدولي.
13. تحليل دور الشراكة بين القطاعين في تحفيز الاستثمار والابتكار، ودراسة كيفية استخدام الموارد المتاحة بكفاءة أكبر لتقديم حلول مستدامة للتحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

تساؤلات الدراسة:

تركز هذه الدراسة على الإجابة عن مجموعة من التساؤلات التي تساعد في فهم دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تحقيق التنمية المستدامة، وتحليل أثرها في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وكذلك تقييم التجارب السابقة لتقديم توصيات علمية وعملية لتعزيز فاعلية هذه الشراكات.

السؤال الرئيس للدراسة:

ما دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تحقيق التنمية المستدامة، وما العوامل التي تعزز نجاح هذه الشراكات أو تحد من فعاليتها؟

الأسئلة الفرعية الموسّعة:

1. المفاهيم الأساسية:

- ما المقصود بالشراكة بين القطاعين العام والخاص، وما أهم خصائصها ومبادئها الأساسية؟
- ما مفهوم التنمية المستدامة، وما أهم أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية؟

2. أنواع وآليات الشراكة:

- ما أنواع الشراكات بين القطاعين العام والخاص (تمويلية، تشغيلية، تقنية، إلخ)؟
- ما الآليات المتبعة لتنظيم وإدارة هذه الشراكات على المستوى الوطني والدولي؟

3. أثر الشراكة على التنمية الاقتصادية والاجتماعية:

- كيف تسهم الشراكات بين القطاعين العام والخاص في تعزيز النمو الاقتصادي؟
- ما الدور الذي تلعبه هذه الشراكات في تحسين جودة الخدمات العامة؟
- كيف تؤثر هذه الشراكات على خلق فرص العمل وتعزيز الاستثمار؟

4. أثر الشراكة على الإدارة والكفاءة:

- كيف تساهم الشراكات في تحسين كفاءة إدارة المشاريع والبنية التحتية؟
- ما دور هذه الشراكات في نقل الخبرات والتقنيات الحديثة من القطاع الخاص إلى القطاع العام؟

5. التحديات والمعوقات:

- ما أبرز التحديات التي تواجه الشراكات بين القطاعين (تشريعية، إدارية، مالية، اجتماعية)؟

- كيف تؤثر هذه التحديات على قدرة الشراكات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة؟

6. التجارب والممارسات الدولية والإقليمية:

- ما الدروس المستفادة من التجارب الناجحة للشراكات بين القطاعين؟
- كيف يمكن تكييف هذه التجارب لتناسب السياق المحلي؟

7. دور السياسات الحكومية والإطار التنظيمي:

- كيف يمكن للسياسات الحكومية تعزيز دور الشراكات بين القطاعين في تحقيق التنمية المستدامة؟

- ما أفضل الممارسات التي يمكن تطبيقها لضمان التوازن بين المصلحة العامة وأهداف الربح للقطاع الخاص؟

8. دور الشراكات في الابتكار والاستدامة:

- كيف تسهم الشراكات بين القطاعين في دعم الابتكار وتطوير حلول مستدامة للمشاريع التنموية؟

- ما دور هذه الشراكات في تحسين استخدام الموارد الطبيعية والمالية والبشرية بطريقة مستدامة؟

9. دور الشراكات في تعزيز التعاون بين القطاعات المختلفة:

- كيف يمكن تعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني لتحقيق التنمية المستدامة؟

- ما الطرق التي يمكن من خلالها تعزيز الشفافية والمساءلة لضمان نجاح الشراكات؟

10. توصيات مستقبلية:

- ما التوصيات العملية التي يمكن تقديمها لضمان نجاح الشراكات المستقبلية بين القطاعين العام والخاص في دعم التنمية المستدامة؟
- كيف يمكن تصميم شراكات أكثر مرونة وفعالية لتلبية التحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المستقبلية؟

فروض الدراسة:

بناءً على الأهداف والتساؤلات السابقة، تطرح هذه الدراسة مجموعة من الفرضيات التي تساعد في توجيه البحث وتحليل العلاقة بين الشراكة بين القطاعين العام والخاص والتنمية المستدامة، وتحديد العوامل التي تؤثر في نجاح أو فشل هذه الشراكات.

الفرضية الرئيسية:

- هناك علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين الشراكة بين القطاعين العام والخاص وتحقيق التنمية المستدامة، بحيث تساهم هذه الشراكات في تحسين الكفاءة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.
- الفرضيات الفرعية الموسعة:
1. الفرضية الأولى:
وجود إطار قانوني وتنظيمي واضح وفعال للشراكات بين القطاعين العام والخاص يؤدي إلى تعزيز فاعلية هذه الشراكات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
 2. الفرضية الثانية:
وجود آليات واضحة لتقاسم المخاطر والمسؤوليات بين القطاعين العام والخاص يساهم في نجاح المشاريع المشتركة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.
 3. الفرضية الثالثة:
تساهم الخبرات الإدارية والفنية لدى القطاعين في رفع مستوى كفاءة تنفيذ المشاريع وتحسين جودة الخدمات العامة المقدمة للمجتمع.
 4. الفرضية الرابعة:
تؤثر مستويات الشفافية والمساءلة في الشراكات بين القطاعين على قدرة المشاريع على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بشكل مستدام.
 5. الفرضية الخامسة:
تساهم الشراكات بين القطاعين العام والخاص في تعزيز الاستثمار المحلي والأجنبي، وخلق فرص العمل، ودعم الابتكار في المشاريع التنموية.
 6. الفرضية السادسة:
يمكن لتبني أفضل الممارسات العالمية والإقليمية أن يعزز نجاح الشراكات بين القطاعين ويزيد من فاعليتها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
 7. الفرضية السابعة:
تساهم الشراكات بين القطاعين في تحسين إدارة الموارد المالية والبشرية والتقنية، بما يضمن الاستخدام الأمثل للموارد وتحقيق الاستدامة في المشاريع التنموية.
 8. الفرضية الثامنة:
يعزز التعاون بين القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني من قدرة المشاريع المشتركة على تحقيق التنمية المستدامة بكفاءة وفعالية.

الدراسات السابقة:

تعد الدراسات السابقة أحد الركائز الأساسية في أي بحث علمي، حيث تساعد في توضيح الإطار النظري للدراسة، وتحديد الفجوات البحثية، والاستفادة من النتائج والتوصيات السابقة. وقد تناولت الدراسات السابقة موضوع الشراكة بين القطاعين العام والخاص وعلاقتها بالتنمية المستدامة من زوايا مختلفة، سواء من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية أو البيئية، كما ركزت على التحديات والفرص التي تواجه تطبيق هذا النموذج في مختلف الدول.

الدراسات الدولية:

1. دراسة البنك الدولي (World Bank, 2018) تناولت دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تمويل مشاريع البنية التحتية في الدول النامية، وأظهرت الدراسة أن وجود أطر قانونية واضحة وآليات إدارة فعالة يساهمان بشكل كبير في نجاح المشاريع وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
2. دراسة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (UNDP, 2019) ركزت على العلاقة بين الشراكات بين القطاعين والتنمية المستدامة، وأكدت الدراسة أن المشاريع المشتركة في قطاعات الطاقة والنقل والبنية التحتية تؤدي إلى تحسين كفاءة استخدام الموارد وتعزيز الابتكار، وهو ما يساهم في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.
3. دراسة أكاديمية أجراها محمد وآخرون (Mohamed et al., 2020) في مصر، تناولت أثر الشراكات بين القطاعين على تحسين جودة الخدمات العامة، وخلصت الدراسة إلى أن الشراكات الفعالة تعتمد على وجود رؤية واضحة، توزيع عادل للمخاطر، ومشاركة نشطة من القطاع الخاص لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

الدراسات الإقليمية:

1. دراسة علي (Ali, 2021) في المملكة العربية السعودية ركزت على دور الشراكة بين القطاعين في مشاريع رؤية 2030، وأظهرت الدراسة أن الشراكات بين القطاعين العام والخاص ساهمت في تطوير مشاريع الطاقة المتجددة وتحسين البنية التحتية، مع التأكيد على أهمية الأطر التنظيمية والقانونية لضمان استدامة المشاريع.
2. دراسة عبد الرحمن (Abdulrahman, 2022) في الإمارات العربية المتحدة تناولت أثر الشراكة بين القطاعين في تحسين الخدمات العامة، مثل النقل والتعليم والصحة، وأشارت الدراسة إلى أن نجاح الشراكات يتطلب وجود سياسات واضحة للحكومة والمساءلة، وتحفيز القطاع الخاص على الابتكار والمشاركة الفعالة.

الدراسات المحلية:

1. دراسة الحربي (2020) في المملكة العربية السعودية ركزت على التحديات التي تواجه تنفيذ الشراكات بين القطاعين في المشاريع الكبرى، وخلصت الدراسة إلى أن أبرز العقبات تتمثل في ضعف الأطر القانونية، عدم وضوح آليات تقاسم المخاطر، ونقص الخبرات الإدارية والفنية.

2. دراسة العتيبي (2021) تناولت دور الشراكات بين القطاعين في دعم التنمية المستدامة، وأكدت الدراسة أن هذه الشراكات تسهم بشكل كبير في تحسين الكفاءة الاقتصادية والاجتماعية للمشاريع، لكنها تتطلب بيئة تنظيمية مناسبة ووجود مراقبة فعالة لضمان تحقيق الأهداف.

الفجوات البحثية:

رغم كثرة الدراسات السابقة، إلا أن هناك نقصاً في الدراسات الشاملة التي تربط بين الشراكة بين القطاعين العام والخاص والتنمية المستدامة بشكل متكامل، خاصة في السياق المحلي والإقليمي. كما أن معظم الدراسات ركزت على الجانب الاقتصادي أو الاجتماعي فقط، ولم تتناول الأبعاد البيئية بشكل مفصل، كما لم تقدم الكثير من الدراسات توصيات عملية واضحة لتطبيق أفضل الممارسات في سياقات محلية مختلفة.

وبناءً على ذلك، تهدف هذه الدراسة إلى سد هذه الفجوات من خلال تقديم تحليل شامل لدور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تحقيق التنمية المستدامة، مع التركيز على الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وتقديم توصيات عملية لتعزيز فعالية هذه الشراكات في السياق المحلي والدولي.

المنهجية وطرق البحث:

تعتبر منهجية الدراسة أحد أهم العناصر في أي بحث علمي، حيث تحدد الأسلوب العلمي الذي يتبعه الباحث في جمع البيانات وتحليلها، وتساعد على ضمان مصداقية النتائج ودقتها. وتتناول هذه الدراسة موضوع الشراكة بين القطاعين العام والخاص والتنمية المستدامة، ولذلك تم تصميم منهجية متكاملة تناسب طبيعة البحث وأهدافه.

1. نوع البحث

تعتمد هذه الدراسة على البحث الوصفي التحليلي (Descriptive-Analytical Study)، حيث يتم وصف طبيعة الشراكات بين القطاعين العام والخاص وتحليل أثرها على التنمية المستدامة، مع التركيز على العوامل المؤثرة في نجاح أو فشل هذه الشراكات. كما يسعى البحث إلى تقديم توصيات عملية بناءً على النتائج المستخلصة من التحليل النظري والدراسات السابقة.

2. منهج البحث

- المنهج الوصفي: يهدف إلى وصف واقع الشراكات بين القطاعين العام والخاص في المشاريع التنموية، وتحديد طبيعة العلاقة بينها وبين التنمية المستدامة.
- المنهج التحليلي: يتم من خلال تحليل البيانات والمعلومات المستمدة من الدراسات السابقة والتقارير الرسمية لتحديد العلاقة بين الشراكات والأهداف التنموية، واستخلاص النتائج والتوصيات.
- المنهج المقارن: يُستخدم لمقارنة التجارب الدولية والإقليمية في مجال الشراكة بين القطاعين العام والخاص، والاستفادة من أفضل الممارسات التي يمكن تطبيقها في السياق المحلي.

3. مجتمع الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من المشاريع والمبادرات المشتركة بين القطاعين العام والخاص في مجالات البنية التحتية والطاقة والنقل والخدمات العامة، على المستويين المحلي والإقليمي، بالإضافة إلى الجهات الحكومية والقطاع الخاص ذات العلاقة بإدارة هذه المشاريع.

4. أدوات جمع البيانات

تعتمد الدراسة على أدوات متعددة لجمع البيانات تشمل:

1. الدراسات المكتبية والمراجع العلمية: تشمل الكتب والمقالات العلمية المحكمة، والتقارير الدولية والإقليمية ذات الصلة بالشراكات بين القطاعين والتنمية المستدامة.

2. الوثائق والتقارير الرسمية: مثل الخطط التنموية الوطنية، والتقارير السنوية للمشاريع المشتركة، والبيانات الصادرة عن الوزارات والهيئات الحكومية.

3. المقابلات والاستبيانات (اختياري حسب حاجة البحث): يمكن إجراء مقابلات مع المسؤولين في القطاعين العام والخاص للحصول على بيانات نوعية عن التحديات والفرص، واستبيانات لجمع وجهات نظر العاملين والخبراء حول فاعلية الشراكات في تحقيق التنمية المستدامة.

5. عينة البحث

في حال استخدام أدوات ميدانية مثل الاستبيانات أو المقابلات، سيتم اختيار عينة ممثلة من المسؤولين والخبراء في القطاعين العام والخاص، مع مراعاة معايير مثل الخبرة في إدارة المشاريع المشتركة، ونوع المشاريع (بنية تحتية، طاقة، نقل، خدمات عامة)، لضمان الحصول على بيانات دقيقة وموثوقة.

6. طرق تحليل البيانات

- التحليل النوعي: يستخدم لتحليل المعلومات المستمدة من الدراسات السابقة والمقابلات، وتفسير الظواهر المتعلقة بالشراكات بين القطاعين وتأثيرها على التنمية المستدامة.
- التحليل الكمي (في حال توفر بيانات رقمية): يمكن استخدام الإحصاءات الوصفية و الارتباطية لتحليل العلاقة بين الشراكة بين القطاعين وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، مثل تحليل العلاقة بين نوع الشراكة ونجاح المشروع أو كفاءة استخدام الموارد.

7. مبررات اختيار المنهجية

اختيار هذا المنهج يعود إلى طبيعة الموضوع الذي يتطلب تحليلاً شاملاً يجمع بين الوصف، التحليل، والمقارنة بين التجارب المختلفة، وذلك لفهم دور الشراكات بين القطاعين العام والخاص في تحقيق التنمية المستدامة بشكل متكامل، وتقديم توصيات عملية قابلة للتطبيق في السياق المحلي والإقليمي.

حدود الدراسة :

تحدد حدود الدراسة نطاق البحث بحيث يتم التركيز على الجوانب الأكثر صلة بالموضوع، وتوضح الإطار الذي ستجري ضمنه الدراسة، مما يساعد على ضبط المتغيرات وتحقيق دقة النتائج.

1. الحدود الموضوعية

تتركز هذه الدراسة على الشراكة بين القطاعين العام والخاص ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، مع التركيز على الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وتشمل الدراسة تحليل طبيعة الشراكات، أنواعها، آليات تنظيمها، أثرها على المشاريع التنموية الكبرى، والتحديات والمعوقات التي تواجهها. كما تتناول الدراسة العلاقة بين هذه الشراكات وتحقيق أهداف التنمية المستدامة بشكل عام، دون الخوض في تفاصيل كل قطاع بشكل منفرد إلا عند الضرورة لإيضاح النقاط المهمة.

2. الحدود الجغرافية

تغطي الدراسة المستوى المحلي والإقليمي، مع التركيز على الدول التي تتبنى نموذج الشراكة بين القطاعين في تنفيذ المشاريع التنموية، مثل المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وبعض الدول النامية ذات التجارب المشابهة. ويُرجَّح أن تكون الأمثلة المحلية أكثر تركيزاً لتطبيق النتائج والتوصيات عملياً في السياق المحلي.

3. الحدود الزمنية

تستند الدراسة إلى البيانات والمعلومات من السنوات العشر الأخيرة (2013-2023)، مع التركيز على المشاريع والمبادرات الحديثة التي تم تنفيذها أو ما زالت مستمرة، وذلك لضمان مواكبة التطورات الحديثة في أساليب الشراكة بين القطاعين وتحقيق التنمية المستدامة.

4. الحدود البشرية

يشمل البحث الجهات الحكومية والقطاع الخاص المعني بالشراكات، إضافة إلى الخبراء والمستشارين في إدارة المشاريع المشتركة. وقد يتم استخدام المقابلات أو الاستبيانات لجمع البيانات النوعية من المسؤولين والخبراء، بما يضمن الحصول على معلومات دقيقة وموثوقة.

5. الحدود المنهجية

تعتمد الدراسة على البحث الوصفي التحليلي والمقارن، مع الاعتماد على الدراسات السابقة، التقارير الرسمية، البيانات الإحصائية، والمراجع العلمية. ويتم تحليل المعلومات باستخدام طرق التحليل النوعي والكمي عند توفر البيانات، وذلك لضمان الوصول إلى نتائج دقيقة ومستندة إلى أسس علمية قوية.

المراجع:

- ١- الجمل، هشام مصطفى محمد سالم. (2016). الشراكة بين القطاعين العام والخاص كأداة لتحقيق التنمية المستدامة. مجلة كلية الشريعة والقانون بطنطا، جامعة الأزهر — دراسة تحليلية حول PPP ودورها في التنمية.
- ٢- ياسر الصافي. (2023). دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تحقيق التنمية المستدامة بإفريقيا. دراسة تحليلية تتناول التحديات وفرص PPP في القارة الإفريقية.
- ٣- دور الشراكات بين القطاعين العام والخاص في تحقيق التنمية المستدامة — بحث منشور في Emarefa يناقش دور PPP في مواجهة الأزمات المالية وتحسين خدمات الدولة.
- ٤- الشراكة بين القطاعين العام والخاص والتنمية المستدامة — تقرير عربي عام يوضح كيف تسهم الشراكات في تحقيق أهداف التنمية.
- ٥- عقد الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP) — توضيح قانوني وإداري لعقود PPP وأثرها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- 1- Hueskes, M. (2017). *Governing public-private partnerships for sustainability*. دراسة حالة مشاريع بنية تحتية، PPP تحليل دمج استدامة المشاريع في.
- 2- Ramolobe, K. S. & Khandanisa, U. (2024). *The role of public-private partnerships in achieving local government sustainable development*. تحليل لفعالية. في التنمية المحلية المستدامة PPP.
- 3- *Public-private partnerships for promoting sustainable development goals (SDGs)* (EBRD Journal). (SDGs) في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة PPP تقرير تحليل دور.
- 4- Wang, N. (2021). *Public-private partnership as a tool for sustainable development* — والتنمية المستدامة PPP مراجعة أدبيات تحليل العلاقة بين.
- 5- *Public-Private Partnerships for Sustainable Infrastructure Development* — دراسة. في مشروعات البنية التحتية المستدامة PPP تحليلية لفعالية.
- 6- MPRA Review (2024). *Public-Private Partnerships in Sustainable Building* —. في مشاريع البناء المستدامة وتشغيلها في الدول النامية PPP تحليل.
- 7- *Public-Private Partnership in Housing and Urban Development* — تقرير. في الإسكان والتنمية الحضرية المستدامة PPP عن تطبيق UN-Habitat.